

خصائص نظام المعلومات المحاسبي في بعض المنشآت الصناعية السعودية نقد وتحليل*

الدكتور خليل عبدالفتاح كردي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض -
الرياض - المملكة العربية السعودية .

المحاسبة في الدول النامية

يستخلص من الدراسات التي عملت بقصد الوقوف على مدى تطور الفكر المحاسبي في كلا المجالين التطبيقي والنظري في الدول النامية تخلف هذا الفكر عما وصل إليه البحث والتطبيق في الدول المتطورة صناعياً مثل الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. ويرى الكثير من الدارسين أن المهنة المحاسبية في الدول النامية لا تزال في مهدها حيث ينحصر الاهتمام بالقيود المزدوج وطرق مسك الدفاتر غافلة عن الأهداف الشمولية للمحاسبة .

بالنظر إلى تطور الفكر في مجالات علم المحاسبة في دولة متطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن هناك تحولاً في الاهتمام ودرجة التركيز من مجرد القيد في السجلات والدفاتر إلى أهداف أكثر شمولية وعمقاً. لقد تحول الاهتمام وتركز على رغبات وحاجات مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية، ومحاوله دراستها لمقابلتها وإشباعها بالملائم من تلك البيانات. وبعبارة أخرى، فقد تحول الاهتمام من المدخلات Input - القيد وتلخيص العمليات في الدفاتر - إلى المخرجات Output - نوعية المعلومات المحاسبية المستخرجة ومدى ملاءمتها وفعاليتها لمختلف الفئات من مستخدمي هذه المعلومات مثل إدارة المنشأة، المالكين، جمهور المستثمرين، الحكومة .

* هذا عرض مختصر للرسالة التي تقدم بها الكاتب لإكمال متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال - محاسبة - من جامعة أريزونا - أمريكا .

يترتب على انحصار المجال التطبيقي للمهنة المحاسبية وتخلّف الفكر النظرى لعلم المحاسبة في الدول النامية ثلاث نتائج أوردها جورج سكوت George Scott :

١ - سوء توزيع لمصادر الدخل القومي كنتيجة لتخلّف التقارير المالية المفصّل عنها للجمهور.

٢ - تخلّف التقارير المحاسبية الداخلية، والتي تقدم عادة للإدارة، عن أداء دور فعال في ترشيد القرارات الإدارية نتيجة لانفراد اهتمامها بتسجيل الأحداث التاريخية على حساب الاهتمام بالأحداث المستقبلية. أضف إلى ذلك عدم أو ضعف إدراك المديرين للدور الذي يمكن أن تؤديه لهم الوظيفة المحاسبية في المنشأة.

«Internal reporting may offer management little more than the verification of past transactions and management may not realize the potential of accounting as a managerial tools .»

٣ - تتلقى حكومات الدول النامية تقارير ومعلومات قليلة النفعية عن المنشآت بأنواعها في القطاعين الخاص والعام . مما يؤثر على متانة المعلومات التي تبني عليها الخطط التي تضعها هذه الحكومات لتطوير القطاع الاقتصادى والقطاع الاجتماعى وغيرها من القطاعات.

دواعي البحث

في هذه الحقبة التاريخية، تشهد المملكة العربية السعودية نهضة اقتصادية قلما يجد المرء مثيلاً لها في التاريخ، أخذاً في الاعتبار العامل الزمني الذي يراد لهذه النهضة تحقيقه في مدها. والقاريء للخطط الخمسية الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م والثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م يجد أن أحد محاور الاهتمام في هذه الخطط ينصب على تنويع مصادر الدخل القومي إدراكاً لحقيقة الخطر الناجم من الاعتماد على مصدر واحد قابل للنفاد. لذا كان من الطبيعي أن يتجه بعض الاهتمام إلى التصنيع كأحد البدائل المحتملة لتنويع مصادر الدخل في البلاد. طبقاً لذلك فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على الاستثمار في القطاع الصناعي، هذا بالإضافة إلى قيام الدولة نفسها بمشاريع صناعية بحجم رأس المال الخاص - في العادة - عن القيام بها لأسباب عدة.

من جانب آخر، كان رد فعل رأس المال الخاص للإجراءات الحكومية التشجيعية عظيماً. للدلالة على هذا من خلال بعض الإحصائيات المتوفرة، نجد أن القيمة المضافة Value-added للقطاع الصناعي السعودي الخاص قد قفزت من ٥١٧,٥ مليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى ١٢٥٨,٦ مليون ريال في عام ١٩٧٦ م بأسعار عام ١٩٧٤/١٩٧٥ م.

وبينما نجد أن في عام ١٩٥٤م كانت هناك فقط ٥ منشآت صناعية تستثمر ما قيمته ٤٢ مليون ريال، نجد أن هذا الرقم قد زاد في عام ١٩٦٤م إلى ٦٧ منشأة صناعية ذات رأس مال مستثمر قدره ٢١١ مليون ريال بينما قفزت هذه الأرقام في عام ١٩٧٧م إلى ١١٢٠ مصنعاً بجملة رأس مال مستثمر قدره ٨,٣٤١ مليون ريال.

ليس من الصعب على القاريء إدراك العلاقة السببية بين إدارة مشروع ناجح ووجود نظام معلومات محاسبي فعال في هذا المشروع، إضافة فإنه من المسلم به أثر إدارة مشاريع اقتصادية ناجحة في القطاعين الخاص والعام على الاقتصاد القومي ككل. وفي نظر الكاتب، فإن الأهداف الاقتصادية المرجوة من الخطط الخمسية لن تنال حظاً موفوراً من النجاح وكفاية الأداء إذا أغفل عامل ذو أهمية قصوى وهو كفاية وفعالية الإدارة في المشاريع القائمة أو التي تقوم Efficient and Effective Management.

وإذا سلمنا بأن المحاسبة في مفهومها الواسع هي إحدى الأدوات الهامة Tool of management التي يمكن للإدارة أن تعتمد عليها من أجل وضع خطط سليمة ونظام رقابة فعال، تتضح لنا خاصية العلاقة بين الأهداف المرجوة من وراء القيام بمشاريع اقتصادية والمعلومات والبيانات المالية والمحاسبية.

من هنا نبع اهتمام الباحث بأهمية دراسة مدى فعالية الوظيفة المحاسبية الداخلية Internal Accounting Function في المنشآت الصناعية والكهربائية السعودية، وكذلك مدى اهتمام المديرين في هذه المشروعات بالوظيفة المحاسبية ومدى الثقل الذي يعطونه للمعلومات المحاسبية للاسترشاد بها.

أهداف البحث

هناك أربعة أهداف Objectives رمى إليها البحث:

١ - محاولة فحص مدى تطور الوظيفة المحاسبية وقدرتها النسبية (الإدارات المالية) في المصانع والشركات التي اختيرت لأغراض هذه الدراسة.

٢ - محاولة الوقوف على مدى اعتماد المديرين في هذه المشاريع على المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية في اتخاذ القرارات والرقابة والتخطيط.

٣ - محاولة التعرف على الصعاب الرئيسية التي تواجه إدارة هذه المشاريع في مجالات من

بينها إعداد وتنفيذ الميزانيات، تطبيق أنظمة رقابة فعالة وتوظيف كفاءات بشرية في أقسام المحاسبة .

٤ - محاولة لفت نظر الملاك والمديرين في المشاريع السعودية إلى ضرورة وأهمية تجهيز وتنفيذ نظام معلومات محاسبي قويم في منشآتهم يمدهم بالمعلومات الملائمة، وأن ذلك لن يتم إلا عن طريق اعتناق مفهوم واسع للوظيفة المحاسبية ودورها في المنشأة .

الفرضيات Hypothesis

رمت الدراسة إلى محاولة اختبار صحة (أو عدم صحة) الفرضين الرئيسيين التاليين :

الفرضية الأولى

إن الوظيفة المحاسبية في المشاريع المدروسة في هذا البحث لا تؤدي بكفاية الغرض الرئيسي من وجودها وهو إمداد الإدارة بالمعلومات النافعة .

«The internal accounting function in the enterprises under study in this research does not perform its basic goal of providing management with useful information as adequately as suggested in the American accounting literature.»

الفرضية الثانية

إن الإدارة في المشاريع تحت الدراسة في هذا البحث لا تستخدم كما يجب المعلومات المحاسبية المتاحة لها لأغراض التحليل وترشيد القرارات والرقابة .

«The management of the enterprised under study in this research do not intensively use available accounting information in analysis , decision making , and control.»

Methodology منهج البحث

بصفة رئيسية، فإن هذه الدراسة هي بحث ميداني تم إنجازه على مرحلتين:

المرحلة الأولى

في هذه المرحلة تم كتابة استقصاء Structured Questionnaire - مطول بعض الشيء - وكان هذا الاستقصاء بمثابة الأداة الرئيسية التي استعان بها الباحث في جمع المعلومات المطلوبة.

يتكون الاستقصاء من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول

وهو موجه بصفة مباشرة للمراقبين الماليين Controllers أو مديري الإدارات المحاسبية ومن في حكمهم.

الجزء الثاني

وهو موجه بصفة مباشرة إلى مديري أقسام البيع وأقسام الإنتاج (الإدارة المتوسطة) في الشركات المعينة لأغراض هذا البحث.

الجزء الثالث

وهو موجه بصفة مباشرة إلى الإدارة العليا. ويقصد بها مديرو المصانع والشركات أو نوابهم وكذلك المالكين لهذه المصانع ممن يقومون بالإشراف على إدارة مشاريعهم.

لقد فضل الباحث القيام شخصياً بعمل المقابلات اللازمة بدلا من الاعتماد على المراسلات البريدية لأسباب أهمها الرغبة في عدم حصر نطاق المعلومات المجتمعة في إطار الاستقصاء فقط، وإنما إضافة ما يمكن جمعه من خلال ملاحظات الباحث والفحص الشخصي لكل ما يمكن أن يقع تحت يديه من بيانات ومستندات، أضف إلى ذلك محادثاته الشخصية.

المرحلة الثانية

وانصببت الجهود في هذه المرحلة على محاولة فرز وتحليل البيانات المجمعة وإبراز نقاط التشابه والاختلاف بين الشركات وتبيان وجود أى اتجاهات ذات خصائص معينة أو قدرات نسبية متطورة في استخدام وتحليل المعلومات المالية .

تجدر الإشارة إلى أن المعايير التي اعتمدها الباحث في نقد وتحليل مدى كفاءة الأنظمة المحاسبية في المشاريع تحت الدراسة تتلخص في الخطوتين التاليتين :

(١) القراءة المركزة لبعض ما كتب في الفكر المحاسبي الأمريكي وعلى وجه الخصوص في المجالات التالية : النظرية المحاسبية ، محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ، نظم الرقابة ، نظم المعلومات . Management Information Systems

(٢) الاستفادة ببعض البحوث الميدانية والمشابهة في طبيعتها للبحث الحالي والتي أجريت على بعض الشركات والمصانع الأمريكية .

العينة

عند اختيار المشاريع المدروسة في هذا البحث لم يراع أن تختار العينة على أسس عشوائية بحتة Random Sample , وإنما روعيت العوامل التالية في الاختيار:

(١) أن تغطي العينة الصناعات الرئيسية القائمة في المملكة العربية السعودية كصناعة البترول ، صناعة البتروكيماويات ، الصناعات المعدنية ، وصناعة الأسمت .

(٢) أن تضم العينة الكثير من المشاريع الكبيرة والمتوسطة الحجم والتي يمكن النظر إليها على أنها تكوّن العمود الفقري للقطاع الصناعي السعودي .

(٣) أن تضم العينة بعض الشركات الكهربائية في البلاد . والداعي إلى ذلك هو العجز الذى بدا واضحاً في السنوات الأخيرة في إدارة هذه الشركات مما حدا بالحكومة إلى التدخل . وترمي هذه الدراسة إلى محاولة النظر في مدى فعالية النظم المحاسبية المستخدمة في هذه الشركات عليها تلقي الضوء على أحد جوانب ضعف الأداء في شركات الكهرباء السعودية (انظر القائمة المرفقة بأسماء المشاريع المدروسة) .

التائج

أظهر التحليل للمعلومات المجمع شواهد كثيرة تدل على صحة الفرضيتين الرئيسيتين اللتين رمت هذه الدراسة إلى فحصهما:

(أ) إن الوظيفة المحاسبية في المشاريع الصناعية السعودية لا تؤدي بكفاية الغرض الرئيسي من قيامها وهو إمداد الإدارة بالمعلومات الملائمة .

(ب) إن الإدارة في هذه المشاريع ليست لديها الرغبة ولا القدرة على استخدام المعلومات والبيانات المحاسبية بالكفاية اللازمة التي تحقق الاستفادة من هذه المعلومات .

كما ذكر أعلاه فإن هناك مؤشرات (أوشواهد) عديدة تؤيد صحة الفرضيتين السابقتين . والآتي ملخص لأهم هذه الشواهد:

أولاً: نظم المحاسبة المالية

● في الكثير من الشركات المدروسة، وجد أن الأنظمة المحاسبية المطبقة لا تتعدى كونها نظم مبسطة لمسك الدفاتر بالطرق التقليدية المعروفة. في بعض الحالات، وجد الباحث أن النظام المحاسبي في المشروع قوامه دفترين فقط أحدهما لليومية والآخر للأستاذ، يقوم بالتسجيل فيها أحد المحاسبين (الذي قد يكون غير حاصل على مؤهل علمي في مسك الدفاتر) تماماً كما هي الحال في أي متجر صغير.

● في الغالبية العظمى من المشاريع الصناعية السعودية، يتم تسجيل الوقائع المالية وفقاً لأسس التكلفة التاريخية. مع قلة معرفة وقلة اندفاع - من جانب المحاسبين - نحو الأخذ بأسس أخرى للتقييم مثل أساس التكلفة الحاضرة Current Cost أو القيمة السوقية أو القيمة البديلة Replacement Cost.

● إن قياس الأداء يعتمد بشكل رئيسي، في الأكثرية العظمى من المشاريع الصناعية السعودية، على التقارير المالية المعروفة وهي قائمة الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

● إن عدد المحاسبين ومؤهلاتهم العلمية في معظم الشركات التي شاركت في هذه الدراسة لا يبدو كافياً - في نظر الكاتب - لأداء خدمات مالية تخرج عن العرف التقليدي لمسك الدفاتر.

● إن هناك شبه اقتناع لدى الكثير من المحاسبين والقائمين على الشؤون المالية في المصانع السعودية بأن الإدارة ترغب في إمدادها بمعلومات مالية تحليلية متطورة أكثر من ما ينتجه نظام المعلومات المحاسبي المالي التقليدي.

ثانيا : نظم محاسبة التكاليف

(١) التخطيط والموازنات

● فيما عدا قلة من المصانع والشركات، فإن التخطيط الشمولي الطويل الأجل غير ممارس في المشاريع التي شاركت في هذا البحث.

● على النقيض من الملاحظة أعلاه، فإن هناك اهتماماً ملحوظاً بالتخطيط القصير الأجل وتصميم الموازنات المطلوبة في عدد مرموق من المشاريع المدروسة في هذا البحث. لكن الملاحظة الجديدة بالإشارة هنا، أن المفهوم العام للموازنات لدى الكثير من المشاريع التي تهتم بالتخطيط القصير المدى ينحصر في كونها أدوات لوضع الأهداف المرجوة في صورة كمية فقط، وفي ذلك تغاض عن فكرة استخدام الموازنات كأدوات رقابة فعالة وتنسيق بين مختلف أقسام المشروع. بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تصميم الموازنات تتم في العادة لجزء معين من عمليات أو أقسام المشروع. وينصب الاهتمام الأكبر، في العادة، على إعداد الموازنات الخاصة بأقسام الإنتاج. وهكذا فإن الموازنات الشمولية لكافة عمليات المنشأة تكاد تكون غير معروفة في المؤسسات الصناعية السعودية.

● يمكن إرجاع ذلك التركيز على تخطيط وموازنات الإنتاج على حساب غيرها من النشاطات إلى الطلب المتزايد على منتجات هذه المصانع في الأسواق المحلية. وقد دل الاستقصاء الذي قام به الكاتب على أن الغالبية العظمى من المشاريع المدروسة لا تعاني من مشاكل تسويقية لمنتجاتها.

● لوحظ أن مبدأ المشاركة في عملية التخطيط والمبادرة في اقتراح الأهداف وتحديدتها من قبل المستويات الإدارية المتوسطة والدنيا غير ممارس بصفة فعالة في أغلب المشاريع التي شاركت في هذا البحث.

● قلة من الشركات الصناعية تعتمد على محاسبتها في القيام بدراسات لمشاريعها الرأسمالية مبنية على طرق مالية مدروسة Capital Budgeting Techniques وتعتمد بعض المؤسسات على دراسات تقوم بها شركات استشارية.

- كذلك فإن القلة من المؤسسات الصناعية السعودية تقوم بعمل موازنات تقديرية لأرباحها للعلاقة بين حجم الإنتاج والأرباح والتكاليف . Profit - Volume Analysis .

ب - تكاليف الإنتاج

- وجد أن التكاليف الفعلية لعوامل الإنتاج تصاغ، في العادة، في صورة إجمالية مع قليل من العناية لمحاولة تصنيفها وفرزها واستخراج تكلفة الوحدة للاستعانة بهذه المعلومات في وضع سياسات التسعير وغيرها من القرارات .
- تتم عملية توزيع المصروفات الصناعية غير المباشرة بناء على أرقام أو أسس تاريخية وليس بناء على معدلات تحميل سبق التخطيط لها .
- فيما عدا عدد بسيط من المشاريع المدروسة فإن التفرقة بين المصروف (التكلفة) الثابت والمصروف المتغير لا تمارس . يضاف إلى ذلك أن طرق التحليل الحدى Variable Costing غير ممارسة . وقد وجد أيضا أن ما يسمى بالتكلفة الكلية Full Costing Method هي الطريقة المرغوب فيها والمطبقة في الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية السعودية .
- بالنسبة لنظم التكاليف المعيارية Standard Costing Systems وجد أن هذه النظم غير مطبقة في الأكثرية الغالبة من المشاريع والشركات الصناعية التي شاركت في هذا البحث .
- تجاهل النظام المحاسبي الموحد الموضوع لشركات الكهرباء السعودية حاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات مالية متعلقة بالتكاليف . لقد ركز النظام الموحد على محاولة استخراج معلومات محاسبية مالية تعني بالتأشير على مدى كفاءة الأداء الكلي لشركات الكهرباء وذلك في ظل النظم المحاسبية المالية التقليدية .

ثالثا : الرقابة

- ينحصر مفهوم الرقابة في معظم الشركات والمصانع السعودية في الإطار المحاسبي للرقابة Accounting Control . وفي هذا السبيل تستخدم الوسائل التالية لحماية ممتلكات المنشآت :

١ - الإشراف المباشر بواسطة مالكي الشركة : إن صغر حجم المنشآت السعودية النسبي بالإضافة إلى تركيز السلطة والمسؤولية في يد عدد قليل من المالكين أو

المديرين يجعل في الإمكان ممارسة الإشراف والملاحظة المباشرة لأصول وممتلكات المنشأة.

٢ - الاعتماد على نظام للضبط والمراجعة الداخلية لكشف الأخطاء والتلاعب.

٣ - تستعين كل المشروعات التي درست في هذا البحث بخدمات مراجع خارجي للحسابات External Auditor. وقد لوحظ أن اعتماد عدد من المؤسسات على هذه الخدمات يفوق اعتمادها على خدمات المراجع الداخلي أو نظام الضبط الداخلي.

● هناك تجاهل وعدم معرفة بأغراض ووسائل ما يسمى بالرقابة الإدارية Management Control وليس هناك وجه للفرابة من هذه الملاحظة حيث أن الوسائل التي تمكن من تحقيق رقابة إدارية فعالة تكاد تكون معدومة في معظم المنشآت الصناعية السعودية.

رابعاً: الإدارة والمحاسبة

● إن نوعية التقارير والبيانات المالية المقدمة إلى الإدارة العليا يكاد ينحصر في القوائم المحاسبية التقليدية.

● في أكثر المنشآت المدروسة لا ينظر إلى مديري الشؤون المالية Controllers على أنهم أعضاء في الإدارة العليا Members of top Management ، الأمر الذي يؤثر على مقدرة المحاسبين على المشاركة والتأثير في القرارات التي تتخذ.

● لوحظ أن الاتصال بين القائمين على الشؤون المالية وبين الإدارة المتوسطة (مثل مديرو البيع ومديرو الإنتاج) ضعيف. هذا يرجع إلى طبيعة التنظيم الهرمي المتبع في كل المشاريع المدروسة في هذا البحث مما يجعل كل اتصال يتم بين الإدارة المتوسطة والمحاسبين يأخذ مجراه عن طريق الإدارة العليا. وفي عدد من الشركات لوحظ أن الإدارة العليا لا ترضى للإدارة المتوسطة بالاطلاع على القوائم والبيانات المحاسبية ولذلك ليس من المستغرب أن وجد الباحث أن عدداً من مديري الإنتاج في بعض المصانع لا يعلم عن تكلفة الإنتاج إلا القليل وذلك من خلال متوسطات يقوم بحسابها بنفسه.

● هناك شواهد تدل على أن الإدارة العليا في بعض الشركات والمصانع السعودية مدركة للدور الذي يمكن أن تؤديه لهم النظم المحاسبية المصممة تصميماً مناسباً، لكن يبدو أن هؤلاء المديرين تقتصرهم المعرفة بالوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى هذا الهدف.

هذه الملاحظة لا تؤدي بالضرورة إلى الاستنتاج بأن المديرين والمالكين في الشركات السعودية لديهم رغبة أكيدة في تنفيذ والاعتماد على نظم محاسبية متقدمة. هناك عدة أسباب تدعو إلى التردد في الوصول إلى هذا الاستنتاج:

(١) هناك نقص شديد في الأعداد المتوافرة من المحاسبين الأكفاء الذين يمكن أن توكل إليهم عملية تصميم وتنفيذ نظام معلومات محاسبي متطور.

(٢) ربما تكون الفوائد (الممكن قياسها وغير الممكن قياسها) تقل عن التكاليف المترتبة على تطبيق نظام معلومات محاسبي قويم.

● الأحوال الاقتصادية السائدة في المملكة اليوم لا تشجع الملاك Entrepreneurs على الانفاق بسخاء على نظام معلومات محاسبي متطور. ذلك أن هامش الربح الذي يتمتع به المستثمرين في البلاد يجعلهم يصرفون النظر عن أهمية الاعتناء بتطوير الوظيفة المالية في منشآتهم. (لا يضعهم تحت ضغط ضرورة اللجوء إلى وسائل إدارية حديثة).

● الاعتقاد السائد لدى الملاك والمديرين عن طبيعة المحاسبة والخدمات التي يمكن أن يقوم بها المحاسب في المنشأة تضيق من نطاق الخدمات المالية التي يقدمها المحاسب إلى مديره. وفي الغالب، فإن هذا الاعتقاد ينحصر في اعتبار المحاسبة عبارة عن عملية ضبط للدفاتر بطرق متعارف عليها.

● بالطبع فإن قدرة المحاسب على إقناع الملاك والمديرين بأبعاد ما يمكن أن يقدمه لهم من خدمات مالية مفيدة لها أثر في طبيعة تلك الخدمات المطبقة بالمؤسسة.

قائمة بأسماء الشركات والمصانع التي شاركت في

الدراسة

الاسم	رأس المال المصرح به بالمليون ريال	رأس المال المدفوع بالمليون ريال	المنتج
مصفاة جده للبترول	١٥٠٠	١٥٠	تكرير الزيت
الشركة العربية السعودية للأسمدة «سافكو»	١٠٠	١٠٠	أسمدة
شركة الأسمنت العربية المحدودة	١٥٠	١٥٠	الأسمنت
شركة البيامة السعودية للأسمدة المحدودة	٧٥٠	٧٥٠	الأسمنت
معامل البنوى للورق ومنتجاته	٣,٥	٣,٥	الورق ومنتجاته
مصانع بكرة السعودية	٤	٤	الحلوى ، البسكويت
شركة الصناعات الحديثة	٢٨,٦٣١	١٣,٥	مسحوق التايد
«تايد»			صابون
المصنع العربي للتبريد	٢٥,٥٣	٢٥,٥٣	أجهزة التكييف
شركة الصناعات الكيماوية الأساسية	١٩,٨	١١	الصودا الكاوية
			غاز الكلور
شركة أميانتيت العربي السعودية المحدودة «الدمام»	٢٠	٨	حامض الهيدروكربونيك أنابيب البلاستيك المصنوعة من البولي إثيلين .
شركة الجيس الأهلية	٢٥	٢٥	الجيس
شركة منتجات البلاستيك السعودية المحدودة (سابكو)	٣٢	٨	وصلات بلاستيك والاسبستوس الاسمتي .
المؤسسة الوطنية لإنتاج المواد الغذائية	—	٨,٦٢٥	صلصة ، عصير الطماطم ، خضار معلبه ، عصير فواكه
الشركة الوطنية لصناعة السيارات	١٤٠,٨	٣٠	تجميع شاحنات المرسيدس
شركة مصانع الخليج العربي للصناعات البلاستيكية	٨	٨	بولي إثلين بولسترين ، مادة ب/ف/س

الاسم	رأس المال المصرح به بالمليون ريال	رأس المال المدفوع بالمليون ريال	المنتج
المصنع السعودي لأكياس التعبئة شركة حمد القصيبي وأولاده لتعبئة المرطبات	٤	٤	أكياس بروبلين
مصنع السجاد العربي السعودي	٦٠	١٥	بيبي كولا ميرندا
شركة النسيج السعودية	-	١١,٨٣٥	سجاد صلاة سجاد زينه
المصنع الوطني لمنتجات الألبان والبوظة	١٠	٤	الاشمغة والفتر المناشف
الشركة العربية للصناعات المعدنية المحدودة	١٠	١٠	سجاد صلاة مشتقات الألبان البوظة
شركة الكهرباء الموحدة للمنطقة الشرقية (الدمام وضواحيها)	٧,٢٠٧	٢,٢	تجميع هياكل السيارات وغيرها
شركة كهرباء الرياض	-	١٠٠	الكهرباء
شركة كهرباء المدينة	٥٠٠	٥٠٠	الكهرباء
	-	٣٠	الكهرباء